

نحو بناء مصر الجديدة

أ.د. حامد طاهر

بعد نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، والتي انتهت بإسقاط رأس النظام السابق وكبار أركانه، فإن المهمة الكبرى التي يجب أن يتحملها الآن الشعب المصرى كله - وفى طليعته الشباب الذين فجروا هذه الثورة الرائعة - هى بناء مصر : حديثة ومتطورة ، قوية ورائدة ، تتفاعل مع ما يحدث فى العالم وتساهم بإيجابية فيه . فإذا اتفقنا على هذا الهدف الكبير يمكن أن تتعدد الآراء وتختلف الرؤى حول الوسائل التى يمكنها أن تحقق هذا الهدف . والمشكلة هنا أن الكثير ممن يتصدرون المشهد السياسى حالياً يتعثرون فى شبكة الوسائل وبالتالي فإنهم لا يتقدمون إلى مرحلة تحقيق الأهداف . ومن أبرز هذه الوسائل ما يدور حول موضوع (الحوار) وموضوع (الوحدة الوطنية) وأخيراً موضوع (الأحزاب) و (الانتخابات) .. وبدلاً من الاستغراق فى شكل وطبيعة هذه الوسائل المختلفة ، كان من الواجب أولاً وقبل كل شئ الماتجاه إلى وضع دستور جديد للبلاد ، خاصة وأن الدستور الذى أسقطته الثورة ، واستبقى منه المجلس الاعلى للقوات المسلحة أكثر من ستين مادة ، قد امتلأ بالثقوب والرقع ، ولم يعد قابلاً للإصلاح .

فى هذا الدستور الجديد يتم تحديد الشكل السياسى لمصر الحديثة والتحرر من عهود الاستبداد السابقة ، كما يتم بيان الحدود الفاصلة والامتشابة بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، كما يتم الاعتراف بسلطة الصحافة كأداة مساعدة للشعب فى التعبير عن آلامه وآماله . وفى هذا الدستور يتم تحديد مسئولية الجيش فى حماية الوطن ، ومهمة الشرطة فى حفظ الأمن الداخلى ، مع التأكيد من خلال مواد الدستور على حقوق الانسان المصرى التى تتمشى مع اعلان حقوق الانسان العالمى . ومن أهم هذه المواد : تحديد شكل النظام القادم هل هو رئاسى أم برلمانى ! وأنا شخصياً أفضل الثانى بعد أن اکتويننا بمصائب النظام الرئاسى ، الذى

ما يلبث أن يتحول إلى نظام دكتاتورى ! أما فيما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور المساقط ، والتي تثير حساسية لدى الجميع فيمكن صياغتها على النحو التالى : (دين الدولة المسمى هو الاسلام ، وتظل مبادئه هي المصدر الرئيسى للتشريع فيما يخص أغلبية السكان ، ويطبق على الأقباط شريعتهم الخاصة بهم) وكفى الله المؤمنين شر القتال ! كذلك لابد من التمسك بجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بناء على واقعها الحالى وتراثها الحضارى الغالب .

وفى تصورى أن الدستور بعد أن يستكمل مقوماته الأساسية يتم عرضه على استفتاء شعبى لكى يصبح اقراره من أغلبية الشعب المصرى معتمدا ، ويجب الرجوع عليه عند اجراء أى انتخابات تشريعية أو رئاسية ، وبهذه الخطوات يمكن أن نتقدم إلى الأمام ، بدلا من أن نرجع للخلف خطوة بعد أن نتقدم أخرى !

أما المرحلة الانتقالية الحالية ، فليس من حل لها إلا بتكوين مجلس رئاسى مدنى ، وعودة الجيش المحترم والذى يحظى باحترام الشعب المصرى كله إلى ثكناته من أجل الدفاع عن حدود الوطن التى أصبحت مهددة من أطراف عديدة ، أهمها اسرائيل . وعلى كل الأحوال ، يبقى ألما تطول الفترة الانتقالية عن ستة أشهر ، ويحد أقصى عام كامل .

لكن المامر الأكثر الحاحا حاليا هو عودة الشرطة إلى حالتها الطبيعية ، ولما أقول السابقة ، وهذا يتطلب فكرا جديدا لإعادة بناء جهاز الشرطة كله على أساس جديد ، وأن يتم ذلك بواسطة قادة يتميزون بالفكر الثاقب والحسم السريع .

وفى الختام لابد من التسريع بوضع حد أدنى وأعلى للأجور ، والعمل على انقاذ الطبقات الفقيرة من حالتها المتردية .واقول للذين يتعللون بعدم وجود موارد كافية : خذوا من اموال اللصوص والكبار الذين نهبوا مصر لكي تعطوا لهؤلاء المحرومين ، فإن من حقهم على الثورة أن يستردوا بعض ما سلبهم اياه زبانية النظام البائد !!

